تعدُّدُ دلالةِ إعرابِ الشاهدِ الشعريّ في مغنيّ اللبيبِ لابنِ هشام
دراسةٌ تحليليَّةٌ توجيهيَّةٌ

م. د. رافد ناجي وادي الجليحاوي
جامعة كربلاء/ كلية العلوم الإسلامية/ قسم اللغة العربية

The significance of the verse of the poetic witness in Mughniyah al-Labib by Ibn Hisham
An indicative analytical study

Dr. Rafid Naji Wadi
Karbala University / College of Islamic Sciences
the department of Arabic language

Abstract

This paper marked (the multiplicity of the syntax of the poetic witness in Mughni al-Labib by Ibn Hisham is an analytical and directive study), a procedural study in the analysis of the poetic testimony, up to directing the expression corresponding to the meaning by combining clues from the linguistic context, the communicative position, the knowledge of the speaker and the speaker, the references of the discourse, etc. The research was divided into two sections: The first: the multiplicity of the significance of the parsing in the chain of transmission, and the other: the multiplicity of the significance of the parsing in the isnad supplements and other topics.

Key words: [55]connotation, parsing, poetic witness, Mughni al-Labib, Ibn Hisham, analytical, prescriptive.

المُلَخص

يُعدُّ هذا البحث الموسوم بـ (تعدُّد دلالةِ إعرابِ الشاهدِ الشعريّ في مغني اللبيب لابن هشام دراسةٌ تحليليَّةٌ توجيهيةٌ) دراسة إجرائيَّة في تحليل الشاهد الشعري وصولًا إلى توجيه الإعراب الموافق للمعنى بتظافر القرائن من السياق اللغوي والمقام التواصلي ومعرفة المتكلم والخاطَب ومرجعيات الخطاب وغير ذلك. وقُسِّم البحث على مبحثين؛ الأوَّل: تعدُّد دلالةِ الإعرابِ في الإسنادِ، والآخر: تعدُّد دلالةِ الإعرابِ في مكملاتِ الإسنادِ، وموضوعات أُخَر.

الكلمات المفتاحية: دلالة، إعراب، الشاهد الشعري، مغني اللبيب، ابن هشام، تحليليَّة، توجيهيَّة.

المقدِّمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدِ المرسلينَ وخاتمِ النبيينَ مُحمدٍ وعلى آله الطيبينَ الطاهرينَ.

أمَّا بعد

فيعدُّ الإعراب الغاية التي يسعى إليها النحو، فبه يُعرَف المعنى؛ وهو الفارق بين المعاني؛ فيمثل تعدُّد الإعراب والاحتمال والخلاف محاولات للوصول إلى المعنى المقصود؛ فمن هنا جاء البحث لدراسة تعدُّد دلالة الإعراب في الشاهد الشعري في مغني اللبيب لابن هشام وتوجيهه في ضوء المعنى؛ إذ يعدُّ كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب أفضل كتاب تناول الإعراب؛ ولا يخفى ما يمثله الشاهد الشعري عند النحويين؛ فهو الحجة النحويَّة في الحكم النحوي، ولا يخفى أنَّ تعدُّد دلالة الإعراب يترتب عليه عدم تعيين المعنى المقصود؛ فتُشكِل الدلالة؛ فجاء البحث موسومًا بـ (تعدُّدُ دلالةِ إعرابِ الشاهدِ الشعريّ في مغني اللبيبِ لابنِ هشام دراسةٌ تحليليَّةٌ توجيهيَّةٌ)؛ فقُسِّم على مبحثين يسبقهما تمهيد؛ تناولت فيه الإعراب والمعنى، وبيَّنتُ العلاقة بينهما، أمَّا المبحث الأوَّل؛ فدرستُ

فيه تعدُّد دلالة الإعراب في الإسناد، فضمَّ تعدُّد دلالة الإعراب في ركني الإسناد؛ أي: بين المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، واسم كان وخبرها، وغير ذلك، وأمَّا المبحث الآخر؛ فتناولتُ فيه تعدُّد دلالة الإعراب في مكملات الإسناد، وموضوعات أُخَر؛ فضمَّ تعدُّد دلالة الإعراب في غير ركني الإسناد؛ أي: الصفة والبدل، والمفعول لأجله والمصدر، وموضوعات أُخَر. وختمتُ البحث بأهمِّ النتائج التي توصل إليها البحث، وقائمة بمصادره ومراجعه. وتجدر الإشارة إلى أنَّ طبيعة هذا البحث دراسة تحليليَّة في ضوء المعنى باستعمال السياق اللغوي والمقام التواصلي ومعرفة المتكلِم والمخاطَب ومرجعيات الخطاب وصولًا إلى توجيه الإعراب توجيهًا سليمًا في ضوء المعنى؛ وأخيرًا أقول: هذا جهدُ المقلِّ، فإنْ أصبت فهذا من فضل الله عليَّ؛ وإن أخطأتُ فحسبي أنَّي سعيتُ؛ قال تعالى:{ **وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى** }، وآخرُ دعوانا أنِ الحمد لله ربِّ العالمين.

التمهيد: الإعرابُ والمعنى

العلاقةُ بين الاعراب والمعنى ملازمة؛ فالإعراب لغةً بمعنى الإبانة؛ فـ"أَعْرَبَ عَنْهُ لِسانُهُ وعَرَّبَ، أَي أَبانَ وأَفصَحَ. وأَعْرَبَ عَنِ الرَّجُلِ: بَيَّنَ عَنْهُ. وعَرَّبَ عَنْهُ: تَكَلَّمَ بِحُجَّتِه. وَحَكَى ابْنُ الأَثير عَنِ ابْنِ قُتَيْبَةَ: الصَّوابُ يُعْرِبُ عَنْهَا، بِالتَّخْفِيفِ، وإِنَّما سُمِّيَ الإِعرابُ إِعرابًا، لِتَبْيِينِهِ وإِيضاحه"[1]، أمَّا اصطلاحًا:" هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ ألا ترى أنَّك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدًا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ولو كان الكلام شرجًا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه."[2]؛ فالإعراب فرع المعنى؛ فالمُعرب عندما يريد أن يُعرب جملة ما؛ لابد أن يقف على معناها؛ يقول ابن هشام: " وَأَوَّلُ وَاجِب على المُعرب أَن يفهم معنى مَا يعربه مُفردًا أَو مركبًا، وَلِهَذَا لَا يجوز إِعْرَاب فواتح السُّور على القَوْل بِأَنَّهَا من المُتَشَابه الَّذِي اسْتَأْثر الله تَعَالَى بِعِلْمِهِ"[3]؛ فالكلمة في النص لها معنى واحد وإعراب واحد؛ ولكنَّ الاحتمال والخلاف والمشكل، وغير ذلك؛ جعل دلالة الإعراب متعددة؛ فالإعراب غايته كشف المعنى؛ فحين نحلل على وفق المعنى نتمكن من توجيه الإعراب التوجيه الصحيح؛ فالإعراب هو المبيّن والمفرّق للمعاني؛ يقول ابن فارس:" من العلوم الجليلة الَّتِي خصت بِهَا العرب الإعرابُ الَّذِي هو الفارق بَيْنَ المعاني المتكافِئَة فِي اللفظ، وبه يعرف الخبر الَّذِي هو أصل الكلام، ولولاه مَا مُيّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من مَنْعوت، ولا تَعَجُّبٌ من استفهام، ولا صَدْر من مصدَر، ولا نعتٌ من تأكيد"[4]؛ ويقول في موضع آخر: "فأمَّا الإعراب فبه تُميَّز المعاني ويُوقَف على أغراض المتكلمين. وذلك أنَّ قائلاً لو قال: "ما أحسنْ زيدْ" غيرَ معرب أو "ضربَ عمرْ زيد" غير معرب لم يوقَف على مراده. فإنْ قال: "ما أحسنَ زيدًا" أو "ما أحسنُ زيدِ" أو "ما أحسنَ زيدٌ" أبانَ بالإعراب عن المعنى الذي أراده"[5]؛ فالإعراب هو المبيّن لمقصد المتكلم فـ"الإعراب هو أن يُعرب المتكلم عمَّا في نفسِه ويبيّنه ويوضِّح الغرض ويكشفَ اللَّبْسَ"[6]؛ فالكلام في مواضع كثيرة يصيبه لبسٌ؛ لا يفهم مراد المتكلم؛ فيأتي الإعراب كاشفًا عن المعنى؛ يقول عبد القاهر الجرجاني في النحو: "إذا كان قد عُلِم أنَّ الألفاظ مغلقة على مَعانيها حتى يكونَ الإعرابُ هو الذي يَفتحها، وأنَّ الأغراضَ كامنةٌ فيها حتى يكونَ هو المستخرِجَ لها"[7]؛ فغايةُ الإعرابِ هو الكشف عن المعنى المراد؛ فالمعنى هو الغاية التي تسعى القواعد الوصول إليه بمعرفة الإعراب؛ فالتعدُّد في الإعراب والاحتمال والخلاف هي

---

[1] لسان العرب، لابن منظور:2865 (عرب)، وينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، للزَبيدي:339/3 (عرب)

[2] الخصائص، لابن جني:35/1.

[3] مغني اللبيب:582/2.

[4] الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها:75.

[5] المصدر نفسه:196 ـ 197.

[6] أسرار البلاغة، لعبد القاهر الجرجاني:73.

[7] دلائل الإعجاز:28.

محاولات للوصول إلى المعنى المقصود؛ فلا مناص من أنَّ الإعراب الصحيح هو الإبانة عن مقصد المتكلم، وهذا لا يتأتَّى إلا بمعرفة السياق اللغوي والمقام التواصلي والمتكلم والمخاطَب وملابسات الخطاب وصولًا إلى توجيه الإعراب توجيهًا سليمًا.

المبحث الأول: تعدُّد دلالةِ الإعرابِ في الإسناد:

يتناول هذا المبحث تعدُّد دلالة الإعراب في ركني الإسناد؛ المسند إليه والمسند؛ أي: المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، واسم كان وخبرها، وغير ذلك، وعلى النحو الآتي:

- **التعددُّ في الإعراب بين المبتدأ والخبر**، من ذلك قول الشاعر[8]:

غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضي بالهمِّ والحزنِ

يورد ابن هشام في إعراب (غيرُ مأسوفٍ) ثلاثة أقوال؛ الأول: أنَّ (غيرُ) مبتدأ أُضيف إلى اسم المفعول (مأسوف) الذي رفع نائب فاعل (على زمن) سدَّ مسد الخبر؛ فالمعنى (ما مأسوفٌ على زمنٍ ينقضي بالهمِّ والحزنِ)[9]، وهذا الوجه لابن الشجري[10]، وتبعه ابن مالك[11]. والثاني: " أَنَّ (غيرُ) خبرٌ مقدَّم والأصل (زمنٌ يَنْقَضِي بالهمِ والحزنِ غيرُ مأسوفٍ عَلَيْهِ)، ثمَّ قُدِّمت (غيرُ) وَمَا بعْدهَا، ثمَّ حذف (زمن) دون صفته فَعَاد الضَّمِير المَجْرُور بـ (على) على غير مَذْكُور فَأتى بالِاسْمِ الظَّاهِر مَكَانَهُ "[12]، وهذا الوجه لابن جني[13]، وَتَبعهُ ابْن الحَاجِب[14]. والثالث: " أَنَّه خبر لمَحْذُوف، و(مأسوف) مصدر جَاءَ على مفعول كالمعسور والميسور، وَالمرَاد بِهِ اسْم الفَاعِل وَالمعْنَى (أَنا غيرُ آسَفٍ على زمنٍ هَذِه صفته) قَالَه ابْن الخشاب، وَهُوَ ظَاهر التعسف" [15]؛ فابن هشام لم يوجه هذا التعدُّد بالإعراب واكتفى بوصف الوجه الثالث بالتعسف. والمعنى على تعيين أنَّ (غير) مبتدأ أُضيف إلى اسم المفعول (مأسوف)، والمعنى (ما مأسوفٌ على زمنٍ ينقضي بالهمِّ والحزنِ)؛ لأنَّ الوجه الثاني والثالث فيهما ضعف وتكلف واضح، وهذا ما وصف به ابن هشام الوجه الثالث. وما ذهب إليه سديدٌ؛ فالمعنى على الوجه الثالث (أنا غيرُ آسفٍ على زمنٍ ينقضي بالهمِّ والحزنِ) فيه تعسف واضح؛ فلم يكن قصد الشاعر الإخبار بأنَّه غير آسفٍ على زمن ينقضي بالهمِ والحزنِ؛ لأنَّ الخطاب ليس القصد فيه الإخبار بما يعبِّر عن رأيِّه بأنَّه غير آسفٍ؛ إذ الخطاب على سبيل النصح والإرشاد والحكمة؛ وهذا يستلزم أن تغيب الضمائر الشخصية، نحو (أنا، أنت، هو، هي)؛ فمن يريد أن يعطي حكمةً؛ فلا يستعمل ضمير(أنا)، فيقول: (أنا غيرُ آسفٍ على زمن)؛لأن هذا الضمير يستلزم التجربة الفرديَّة، والمراد إعطاء معنى العموم في إقرار معنى الحكمة والإرشاد عند الناس؛ فلهذا استعمال البناء للمجهول أو اسم المفعول في الحكمة والإرشاد أقرب إلى الإقناع بصدق المعنى وإقراره في ذهن المتلقين؛ فيكون المعنى على اسم المفعول (غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ) هو الأقرب إلى قصد المتكلم، زيادةً على ذلك أنَّ (أنا غيرُ آسف) يستلزم أن يكون هناك من سأل الشاعر سؤالًا إنكاريًّا يستلزم الإجابة بالتأكيد بـ (أنا). وهذا مالم يشر له في أبياته؛ فالمعنى على تعيين الوجه الأوَّل. وأمَّا الوجه الثاني فالمعنى فيه: (زمنٌ يَنْقَضِي بالهمِّ والحزنِ غيرُ مأسوفٍ عَلَيْهِ)، في تقديم (غيرُ) وما بعدها ثم حذف (زمن) من دون صفته، ثم

---

[8] شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر البغدادي:3/4، والبيت لأبي نواس، ولم أجده في ديوانه.

[9] ينظر: مغني اللبيب:171/1 ـ 172.

[10] ينظر: أمالي ابن الشجري:47/1.

[11] ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك: 275/1، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان:/277/3.

[12] مغني اللبيب:172/1.

[13] ينظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل: 278/3، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش:867/2. ولم أجد هذا الرأي في مؤلفات ابن جني التي وصلت إلينا.

[14] ينظر: أمالي ابن الحاجب:638/2.

[15] مغني اللبيب:172/1.

أتى بالاسم الظاهر مكان الضمير العائد، فتحولت شبه الجملة (على زمنٍ) إلى مبتدأ؛ أي:(زمنٌ ينقضي بالهمّ والحزن غيرُ مأسوف عليه) بحذف حرف الجرّ وجعل الإخبار عن هذا المجرور بكونه مبتدأً مرفوعًا ؛ فلا يخفى ما في هذا التأويل من تكلف واضح، يقول أبو حيان:" وهذا التخريج بعيد جدًا متكلَّف، وهي عادة ابن جني وشيخه في مجيئهما بالتخريجات المُتَمَحَّلة المتكلفة التي لا يكاد يلحظها العرب"[16]. فصفوة القول: إنَّ المعنى على تعيين الوجه الأول؛ لأنَّه الأقرب الى السياق وقصد المتكلم؛ زيادةً على ما بيَّناه من تكلف الوجه الثاني وتعسف الوجه الثالث.

- **التعدُّد في الإعراب بين الفاعل لفعل محذوف وفعل مذكور**، من ذلك قول المرار بن منقذ[17]:

فقمتُ للّطيفِ مرتاعًا فأرقَّني فقلْتُ أ هي سرتْ أم عادني حُلمُ

يذهب ابن هشام إلى أنَّ (أم) المعادلة تقع بين جملتين اسميتين، وتقع بين جملتين فعليتين، وتقع بين جملتين مختلفتين، ويذكر شاهدًا لكلِّ نمطٍ، وفي هذا الشاهد يمثِّل لوقوع (أم) المعادلة بين فعلين[18]؛ إذ يقول: " وذلك على الأرجح في (هي) من أنَّها فاعل بمحذوف يفسره (سَرَتْ) "[19]؛ فهنا (أم) عند ابن هشام وقعت بين جملتين فعليتين، والتقدير: (فقلتُ أ سرت هي سرت أم عادني حُلمُ؟)، ولا يخفى ما في هذا التأويل من ضعف في المعنى. والصحيح أنَّ (أم) بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية؛ فالاستفهام دخل على الجملة الاسمية؛ لأنَّ المقصد هو الشكُّ بالاسم فلهذا قدَّم الضمير في (أ هي سرت؟) ولو كان الشكُّ بالفعل لكان القول: (أسرت هي؟) أو (أ سرت؟)؛ يقول الجرجاني: " ومِنْ أَبْيَن شيءٍ في ذلك "الاستفهامُ بالهمزةِ"، فإنَّ موضعَ الكلام على أَنك إذا قلتَ: (أَفَعلْتَ؟)، فبدأتَ بالفعل، كان الشكُّ في الفِعل نَفْسِه، وكان غَرضُكَ مِن استفهامِك أنْ تَعْلم وُجودَه. وإذا قلتَ: (أأَنْتَ فعلتَ؟)، فبدأْتَ بالاسمِ، كان الشكُّ في الفاعِل مَنْ هوَ، وكان التردُّدُ فيه"[20]؛ فالشاعر في مقام شكٍّ وتردد؛ أ هي من سرت له أم حلمٌ زاره ؟، فلم يكن الشكُّ بالفعل (المسند)؛ بل الشك في الفاعل (المسند إليه) فلهذا قدَّم الضمير (هي) على الفعل (سرت) بعد همزة الاستفهام. يُزاد على ذلك أنَّ ابن هشام لم يمنع توسط (أم) المعادلة بين جملتين مختلفتين؛ إذ يقول: " وتكونان فعليتين كَمَا تقدم، واسميتين... ومختلفتين نَحْو {سَوَاء عَلَيْكُم أدعوتموهم أم أَنْتُم صامتون}"[21]؛ ويظهر ذلك جليًّا؛ فجملة (دعوتم) فعلية، وجملة (أنتم صامتون) اسمية؛ فالسؤال الذي يطرح ما سبب الاختلاف هنا بين قبوله نمط الجملة الاسمية في الآية القرآنية وتأويله ومنعه لنمط تركيب الجملة الاسمية في الشاهد الشعري، والجواب : يُقبَح دخول الهمزة على جملة تقدَّم الاسم فيها على الفعل؛ لأنَّ الأفعال أولى بالاستفهام؛ يقول سيبويه: " واعلم أنَّ حروف الاستفهام كلَّها يقبَح أن يصيّر بعدها الاسمُ إذا كان الفعل بعد الاسم"[22]، ولا يخفى ـ هنا ـ ما للصنعة النحويَّة من أثر سلبي في مخالفة المعنى. وهذا ما وضحه الجرجاني في دلالة دخول الهمزة على الاسم أو الفعل والفرق بينهما. علاوة على ذلك أنَّ الشاعر قد ختم البيت بالتركيب (عادني حُلمُ) مقدِّمًا الفعل على الاسم مراعاة للوزن وقافية حرف الروي التي تنتهي بالميم المضمومة، فجمع بين المعنى والإيقاع؛ فيقول قبل الشاهد[23]:

---

[16] التذييل والتكميل في شرح التسهيل:278/3، وينظر: أبيات مغني اللبيب: 5/4 .

[17] شرح شواهد المغني، للسيوطي:134/1. ولم أجد للشاعر المرار بن منقذ ديوانًا.

[18] مغني اللبيب:40/1 ـ 41.

[19] المصدر نفسه:41.

[20] دلائل الإعجاز:111

[21] مغني اللبيب:40/1 ـ 41. وقوله تعالى: {سَوَاء عَلَيْكُم أدعوتموهم أم أَنْتُم صامتون} سورة الأعراف، من الآية:193.

[22] الكتاب:101/1 .

[23] شرح شواهد المغني:135/1.

لـم ألـقَ بعدهم حيًّا فأخبـرهم إلّا يزيـــدُهُم حــبًّا إلـــيّ هـمُ
كم مـن فتىً حـُـــلْوٍ شمـائُلهُ جـــمِّ الرّمــادِ إذا ما أخمـــدَ البـرمُ
زارت رويقةُ شعثًا بعد ما هجعُوا لـــدى نواحـلَ في أرساغِها الخـدمُ
فقمـتُ للّطيفِ مرتـاعًا فأرقّني فقلـــتُ أهي سرتْ أم عـادني حُلمُ

- **التعدُّد في الإعراب بين المبتدأ واسم كان،** من ذلك قول هدبة بن الخشرم[24]:

عَسى الكَربُ الَّذي أَمسَيتُ فيهِ يَكونُ وَراءَهُ فَرَجٌ قَريبُ

يرى ابن هشام أنَّ إعراب (فرج) مبتدأ خبره الظرف (وراءه) واسم كان ضمير تقديره (هو)، وخبر كان جملة (وراءه فرجٌ قريبٌ)؛ إذ يقول: "وَقَول جمَاعَة فِي قَول هدبة... إنَّ (فرجًا) اسْم كَانَ وَالصَّوَاب أَنَّه مُبْتَدأ خَبره الظَّرْف، وَالجُمْلَة خبر كَانَ وَاسْمهَا ضمير الكرب"[25]. والمعنى على تعيين (فرج) اسم كان، و(قريب) صفة لـ (فرج)، وخبر كان (وراءه)؛ أي: (يكون فرجٌ قريبٌ وراءَه)؛ والهاء في (وراءه) ضمير عائد على (الكرب)؛ فالشاهد من قصيدة لهدبة بن خشرم العذري قالها في السجن يصبِّر نفسه بعد أن عاش هذا الكرب والألم؛ فيقول في الأبيات السابقة[26]:

طَـرِبتَ وأَنتَ أَحياناً طَـروبُ وَكيفَ وَقَـــد تعَلّاكَ المَشيبُ
يُجِدّ النَأيُ ذِكــرَكِ في فؤَادي إِذا ذَهِلَت عَنِ النأي القُلوبُ
يؤَرّقُني اكتِئـــابُ أَبي نُمَيرٍ فَقَلـــــبي مِن كآبَتِهِ كَئيبُ
فَقُلتُ لَهُ هَـــــداكَ اللَهُ مَهلاً وَخَيرُ القَولِ ذو اللُبِّ المُصيبُ
عَسى الكَربُ الَّذي أَمسَيتُ فيهِ يَكـــونُ وَراءَهُ فَـــرَجٌ قَـريبُ
فَيـــأَمنَ خائِفٌ ويُفَـكَّ عانٍ وَيـــأَتي أَهلَهُ النـــائي الغَريبُ

فالشاعر في مقام تواصلي يصبِّر نفسه وحاله في السجن عسى أن يكون بعد الكرب الذي يعيشه؛ إذ استعار بـ (أمسيتُ فيه) دلالة على وقت المساء الذي يأتي بعده الصباح يكون وراءَهُ فرجٌ قريبٌ؛ وهذا المعنى يتأتَّى في إعراب (فرج) اسم كان وصفته (قريب) وخبر كان الظرف (وراءه)، و(الهاء) الضمير العائد عل الكرب؛ فهناك رابط لخبر عسى في جملة (يكون وراءَهُ فرجٌ قريبٌ)؛ فلا ضرورة إلى تقدير ضمير (هو) يعود على الكرب يكون اسم كان؛ أي (كان هو فرجٌ قريبٌ وراءَهُ) فهذا مخالف للمعنى؛ فليس المراد الإخبار بأنَّ (الكرب) (فرج)؛ بل يكون وراءَ الكربِ فرجٌ قريبٌ؛ ويظهر أنَّ ابن هشام كان يبحث عن ضمير رابط في خبر(عسى) في جملة (يَكونُ وَراءَهُ فَرَجٌ قَريبُ) يعود على اسم عسى (الكرب). ويبيِّن الأزهري علَّة ذلك فيقول:" ولا يجوز أن يكون "فرج" مرفوعًا بـ"يكون" لا على التمام ولا على النقصان؛ لأنَّ ذلك يخلي (يكون) من ضمير يعود على اسمها"[27]، وهذا مما لا داعي له؛ لأنَّ شرط الضمير الرابط يكون في الخبر الجملة[28] في نحو: (كانَ الكتابُ عنوانُه جميلٌ) لا في الخبر الظرف في نحو (كانَ الكتابُ فوقَ المنضدةِ). فصفوة القول: إنَّ المعنى في ضوء إعراب ابن هشام مخالف لقصد الشاعر في تصوير حالته وانتقاله من حال الكرب في المساء إلى حال الفرج القريب بعد انتهاء الكرب وخروجه سالمًا من السجن الذي يعيش فيه. أزيد على ذلك أن تماسك النص يكون

---

[24] شعر هدبة بن الخشرم:59.

[25] مغني اللبيب:640/2 ـ 641، وينظر: شرح الأشموني:131/1، وشرح التصريح على التوضيح، للأزهري:206/1.

[26] شعر هدبة بن الخشرم: 57 ـ 59.

[27] شرح التصريح على التوضيح:206/1.

[28] ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:31/4، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام:197/1 ـ 198، وشرح ابن عقيل:203/1.

في عود الضمير في (وراءه) على الكرب؛ فالضمير لا يقتصر وظيفته على الإحالة بل يربط بين أجزاء النص شكلًا ودلالةً [29]. وهذا لا يتحصَّل لو قُدِّرَ اسم كان ضميرًا؛ أي: (يكون هو وراءه فرجٌ قريبٌ)؛ ولاتسم النص بالضعف وابتعد عن تماسك النص وقوته، علاوةً على مخالفة المعنى المقصود.

- **التعـدُّد في الإعــراب بين اسم كــان المحذوفة والمبتدأ واسم كـان مقدَّمًا**، من ذلك قول الشاعر[30]:

فإنّك لا تبالي بعد حولٍ أظبيٌّ كان أمَّك أم حمارُ

يذهب جمهور النحويين في إعراب (ظبي) إلى أنَّه اسم (كان) المحذوفة المفسرة بـ (كان) المذكورة، أو أنَّه مبتدأ خبره جملة كان، وهناك من ذهب إلى كونه اسم كـان مقدَّمـًا[31]؛ يقول ابن هشام: " أنَّ (ظبي) اسم لـ (كان) محذوفة مفسرة بـ (كان) المذكورة، أو مبتدأ، والأوَّل أولى؛ لأنَّ همزة الاستفهام بالجملة الفعلية أولى منها بالاسمية، وعليهما فاسم (كان) ضميرٌ راجع إليه"[32]. والمعنى على تعيين (ظبي) مبتدأ وخبره جملة كان؛ ولا نسلم بما قاله ابن هشام أنَّ الاستفهام بالجملة الفعلية أولى منها بالاسمية؛ لأنَّ من يُحدد هذه الأولوية هو المقصد التواصلي، وليس الأحكام والعلل النحويَّة؛ إذ همزة الاستفهام من الحروف غير المختصة فتدخل على الأسماء وعلى الأفعال؛ فلهذا بطل عملها في أيٍّ منهما. وهنا دخلت الهمزة على الاسم؛ لأنَّ الشكَّ وقع فيه فلهذا جاءت أم المعادلة بين (ظبي) و(حمار)، ولو كان الشكُّ في الفعل لكان القول مثلًا: (أكان ظبي أمَّك أم لم يكن) فيأتي بعد (أم) المعادلة فعل؛ وهذا ما وضَّحه الجرجاني، وذكرناه سابقًا[33]، ويقول السيوطي في معنى هذا البيت: " إنَّ الإنسان إذا استغنى بنفسه لا يبالي عن من انتسب إليه من شريف أو وضيع. وضرب الظبي والحمـار لهما مثلًا. وذكر الحول لأنَّ هذين يستغنيان بأنفسهما بعده "[34]، فجاء الاستفهام هنا من الاسم مجازًا تهكمًا من الزمان لعدم جـريه على مقتضى القياس فقد التحق فيه الوضيع بالشريف، في قولـه بعد هذا البيت[35]:

فقد لحق الأسافل بالأعالي وماجَ اللُّؤْمُ واختلط النِّجارُ

وما يهمنا ـ هنا ـ الفرق بين دخول حرف الاستفهام على المسند إليه أو على الفعل، سواءٌ أكان المسند إليه اسمًا مُقدَّمًا لـ (كان) أم مبتدأً؛ فالخلاف بيـن الاسم والمبتدأ في المصطلح، وليس في المعنى؛ فدخول الاستفهام على المسند إليه (ظبي) المقدَّم على المسند الفعلي (كان) فيه قوة ومبالغة لفعل التهكم، وهذا الإنجاز لا يتأتَّى لو كان التأويل على تقدير (كان) محذوفة مفسرة بـ (كان) المذكورة؛ أي: (أكان ظبي كان أمَّك أم حمار)؛ ففيه تنـاقض جليٌّ وإربـاك في المعنى ومخالفة للمقصد.

---

[29] ينظر: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية، د. صبحي إبراهيم الفقي:137/1.

[30] شرح أبيات سيبويه، للسيرافي:270/1، البيت لـثروان بن فزارة بن عبد يغوث، ولم أجد له ديوانًا.

[31]ينظر :الكتاب:48/1، والمقتضب، للمبرد:91/4-94، وشرح المفصل، لابن يعيش:94/7-95، ومغني اللبيب:653/2، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام:272-274، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:193/4، وشرح شواهد المغني:918/2-919 .

[32] مغني اللبيب:653/2.

[33] يقول عبد القاهر الجرجاني: " ومِنْ أَبْيَن شيءٍ في ذلك "الاستفهامُ بالهمزةِ"، فإنَّ موضعَ الكلام على أَنك إذا قلتَ: (أَفَعلْتَ؟)، فبدأتَ بالفعل، كان الشكُّ في الفِعل نَفْسِه، وكان غَرضُكَ مِن استفهامِك أنْ تَعْلم وُجودَه. وإذا قلتَ: (أأَنْتَ فعلتَ؟)، فبدأْتَ بالاسمِ، كان الشكُّ في الفاعِل مَنْ هوَ، وكان التردُّدُ فيه ". دلائل الإعجاز: 111. وينظر: في هذا البحث (التعدُّد في الإعراب بين الفاعل لفعل محذوف وفعل مذكور).

[34] ينظر: شرح شواهد المغني: 919.

[35] شرح أبيات سيبويه:270/1.

- **التعدُّد في الإعراب بين المبتدأ وفاعل للظرف**، من ذلك قول الخنساء[36]:

وَإِنَّ صَخـراً لَتَـأتَمَّ الهُداةُ بِهِ كَـأَنَّهُ عَلَـمٌ في رَأسِـهِ نـارُ

جوَّز ابن هشام في إعراب (نارُ) وجهين؛ الأوَّل: أن يكون مبتدأً، والآخر: أن يكون فاعلًا للظرف، وهو الراجح عنده[37]؛ فالأصل عند ابن هشام ـ هنا ـ عدم التقديم والتأخير؛ إذ يقول: "يجوز فِي المَرْفُوع من نَحْو {أَفِي اللهِ شكٌّ} وَ(مَا فِي الدَّار زيدٌ) الابتدائية والفاعلية وَهِي أرجح؛ لأنَّ الأَصْل عدم التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير"[38]؛ والمعنى على تعيين كون (نارُ) مبتدأ مؤخر خبره شبه الجملة (في رأسه)؛ إذ ليس الأصل يقتضي الترتيب عند المتكلم؛" ما تقدَّم من الكلام فتقديمه في اللسان على حسب تقدُّم المعاني في الجنان"[39]؛ فالقول بأنَّ الأصل عدم التقديم لا يُعدُّ حجة؛ إذ المقام ومرجعيات الخطاب والمقصد هو من يحدد ملاءمة التقديم من عدمه؛ فالخنساء في مقام تواصلي مفتخرةً بأخيها وحزينةً عليه؛ لتعطي أبلغ تصوير عن كرمه فهو الجبل في قمته نارٌ دليل للتائهين في الليل وصولًا إلى داره والنهل من كرمه؛ فهنا قدَّم شبه الجملة (في رأسه) على المبتدأ؛ لإفادة التأكيد على كرمه، والتخصيص بأنَّ في رأسه النار لا في مكان آخر؛ وهو إشارة إلى أنَّه المخصوص بصفة الكرم. وهذا لا يتأتَّى إذا كان الخطاب ـ بحسب إعراب ابن هشام ـ على الأصل أنَّ (نارٌ) فاعل لشبه الجملة ؛ إذ لا تأكيد في ذلك ولا تخصيص؛ زيادةً على ذلك أنَّ الخنساء بهذا الترتيب جمعت بين المعنى الأسلوبي في حسن الترتيب، وتأخير كلمة (نارُ) مراعاة للقافية والوزن ـ فتلاقح الجانب الإيقاعي والمعنوي ـ؛ فيقول ما قبل الشاهد[40]:

وَإِنَّ صَخـرًا لَوالِينا وَسَيِّدُنا وَإِنَّ صَخرًا إذا نَشتو لَنَحّارُ
وَإِنَّ صَخرًا لَمِقدامٌ إذا رَكِبوا وَإِنَّ صَخرًا إذا جاعوا لَعَقّارُ
وَإِنَّ صَخـرًا لَتَأتَمَّ الهُداةُ بِهِ كَـأَنَّهُ عَلَـمٌ في رَأسِـهِ نـارُ

المبحث الثاني: تعدُّد دلالةِ الإعراب في مكملات الإسناد وموضوعات أُخَر

يعالج هذا المبحث تعدُّد دلالة الإعراب في مكملات الإسناد؛ أي: في غير المسند إليه والمسند، نحو تعدُّد الإعراب بين الصفة والبدل، وبين المفاعيل، وبين الجمل، وموضوعات أُخَر. وعلى النحو الآتي:

- **التعدُّد في الإعراب بين الصفة والبدل**، قول الشاعر[41]:

نِعْمَ الفَتَى المُرّيُّ أَنْتَ، إِذَا هُمُ حَضَرُوا، لَدَى الحُجُرَاتِ نَارَ المَوْقِدِ

يذكر ابن هشام الخلاف في إعراب (المُرّيُّ) ـ من غير توجيه ـ في كونه صفة لفاعل (نِعْمَ)، وهو (الفَتَى)، والجمهور على منع نعته، وحملَهُ الفارسي وابن السراج على البدل؛ أي:(نِعْمَ الفتى أنتَ)[42]، وأجاز ابن جني نعت فاعل نِعْمَ وبئسَ [43]، وأمَّا ابن

---

[36] ديوان الخنساء:46.

[37] ينظر: مغني اللبيب:614/2.

[38] المصدر نفسه والصفحة نفسها. وقوله تعالى: {أَفِي اللهِ شكٌّ} سورة إبراهيم، من الآية:10.

[39] نتائج الفكر في النحو، للسهيلي:209.

[40] ديوان الخنساء:46

[41] شرح شعر زهير بن أبي سلمى، لأبي العباس ثعلب:198.

[42] ينظر: الأصول في النحو، لابن السراج:120/1، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:100/10، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي:910/2ـ911. ومغني اللبيب :650/2. وشرح الأشموني:373/2، وخـزانة الادب ولبُّ لبـاب لسـان العـرب، لعبد القادر البغدادي:404/9ـ405.

[43] أجاز ذلك في قـول يزيد بن قنافة من الطويل:

لَعَمْـري وما عمري علي بهيّنٍ لبئسَ الفتى المدعُوُّ باللَّيل حاتِمُ

ينظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، لابن جني: 474، وخزانة الأدب ولبُّ لبـاب لسـان العـرب:405/9ـ406.

مالك فلا يرفض ذلك مطلقًا؛ فيقول: " وأمَّا النعت فلا ينبغي أنْ يمنع على الإطلاق. بل يمنع إذا قُصِدَ به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس؛ لأنَّ تخصيصه حينئذ منافٍ لذلك القصد. وأمَّا إذا تؤوَّل بالجامع لأكمل الخصال فلا مانع من نعته حينئذ؛ لإمكان أنْ ينوى في النعت ما نوى في المنعوت، وعلى هذا يُحمَل قول الشاعر"[44]. والمعنى على تعيين (المُرّيُّ) صفة لـ (الفَتَى)؛ فالبيت لزهير بن أبى سلمى المزني من قصيدة يمدح بها سنان بن حارثة المُرّيَّ؛ فنعت (الفتى) بـ (المُرّيّ) مع إقامة الفاعل مقام الجنس لا ينافي هنا القصد ـ كما يقول ابن مالك ـ؛ لأنَّ زهير بن أبي سلمى في خطابه لا يمدح جنس الفتى مطلقًا، وإنَّما أراد المدح تخصيصًا بفتيان قبيلة (مُرَّة)؛ أي: فيه تخصيص لمن ينتسب إليها حصرًا؛ وهذا التخصيص عنوان عام يدخل فيه فتيان قبيلة (مُرَّة)، وهو المقصد من هذا الخطاب، ولا مانع من ذلك؛ إذ ليس هو على التخصيص الذي ينافي قصد تعيين الممدوح سنان بن حارثة المُرّيّ؛ وفي هذا المقصد يكون التأثير عاليًا في نفس المخاطَب في مدح فتيان قبيلة (مرَّة) في الشجاعة والكرم عمومًا وسنان بن حارثة المُرّيّ مخصوصًا بهذا المدح. وهذا الإنجاز لا يتأتَّى في مدح قبيلة مُرَّة لو لم يكن (المُرّيُّ) صفة لـ (الفتى). أمَّا القول إنَّه بدل من (الفتى)؛ أي: (نِعْمَ المُرّيُّ أنت)، فهذا المعنى يشمل جميع الذكور في القبيلة صبيانًا وفتيانًا وشيوخًا؛ وهذا مخالف للمراد، فلم يقصد المتكلم مدح كلِّ من يتسم بهذا الوصف (المُرّيّ)، بل يريد الفتيان حصرًا، وهذا ما يحمله القول (نِعْمَ الفَتَى المُرّيُّ أَنْتَ) على تعيين الوصف، زيادةً على ذلك أنَّ البدل لا يكون بدلَ كُلٍّ من بعض، بل يكون بدلَ بعضٍ من كلٍّ في أحكام النحويين.

- **التعدُّد في الإعراب بين المفعول المطلق والمفعول لأجله**، من ذلك قول الشاعر[45]:

أَبلى الهَوى أَسَفًا يَومَ النَوى بَدَني وَفَرَّقَ الهَجرُ بَينَ الجَفنِ وَالوَسَنِ

يحتمل إعراب (أسفًا) عند ابن هشام على وجوه؛ إذ يقول: " وَالتَّقْدِير آسَف أسفًا، ثمَّ اعْترض بذلك بَين الفَاعِل وَالمَفْعُول بِهِ، أَو إبلاءَ أَسفٍ، أَو لأجل الأسف"[46]، والمعنى على تعيين المفعول لأجله؛ أي: لأجل الأسف؛ إذ الشاعر في مقام تواصلي يراد منه بيان مدى حاله وما وصل إليه من ألم الفراق وشدة الحزن، فبدأ القول: (أَبلى الهَوى أَسَفًا يَومَ النَوى بَدَني)، والمعنى (أذهب الهوى بدني يوم الفراق من شدة الأسف والحزن)؛ فاستعمل الوسائل الحجاجيَّة؛ لإقناع المتلقي بحاله؛ فذكر الحجة من شدة الأسف والحزن، لنتيجة هلاكه وذهاب لحم بدنه؛ زيادةً على ذلك في تقديم (أسفًا) أفاد التأكيد في بيان هذا السبب الذي كان من أجله ذهاب بدنه، وهذا المعنى الحجاجي لا يتأتَّى في تعيين (أسفًا) على المصدرية أو نائب المصدر؛ فنسأل ما الإنجاز المتحصل من (أسف أسفًا) أو (أبلى إبلاء أسف)؟؛ إذ ليس فيه العلَّة التي من أجلها ذهب بدنه؛ ولاسيما ما يذكره من تفصيل لحاله في الأبيات اللاحقة للشاهد التي تستلزم أنَّه قد بيَّن علَّة ما آل إليه ثم تفصيل ذلك[47]:

روحٌ تَرَدَّدُ في مِثلِ الخِلالِ إذا أَطارَتِ الريحُ عَنهُ الثَوبَ لَم يَبِنِ

كَفى بِجِسمي نُحولاً أَنَّني رَجُلٌ لَـولا مُخاطَبَتي إيّـــاكَ لَم تَرَني

يُزاد على ذلك أنَّ تقدير (آسف أسفًا) غير صحيح، ولا وجه له؛ فنسأل ما فائدة الإخبار معترضًا؟، والتقدير: (أبلى الهوى ـ آسف أسفًا ـ يوم النوى بدني)؛ فالمعنى إخبار بأنَّه قد حزن حزنًا وقد أذهب الهوى يوم الفراق بدنه؛ أي: إنَّه قد حزن بسبب ذهاب بدنه، وهذا غير المراد، ومخالف للمعنى.

- **التعدُّد في الإعراب بين نصب المصدر على المفعول لأجله والجرِّ بحرف مضمر**، من ذلك قول الشاعر[48]:

---

[44] شرح التسهيل:10/3.

[45] ديوان المتنبي:7.

[46] مغني اللبيب:621/2، وينظر: أمالي ابن الحاجب : 648/2 ـ 649.

[47] ديوان المتنبي:7.

[48] ديوان عمرو بن كلثوم:73.

نَزَلتُم مَنزِلَ الأَضيافِ مِنّا فَأَعجَلنا القِرى أَن تَشتُمُونا

أُختُلِفَ في إعراب (أن تَشتُمُونا)، فيرى البصريون أنَّ المصدر منصوب على المفعول لأجله والتقدير(مخافة أنْ تشتمونا)، وذهب الكوفيون إلى أنَّ (أنْ) بمعنى (لئلا) بتقدير لام التعليل قبل (أن) و(لا) بعدها؛ أي: (لئلا تشتمونا)[49]؛ وقد تبنى ابن هشام رأي أصحابه البصريين، ووصف رأي الكوفيين بالتعسف؛ إذ يقول: " وَالصَّوَاب أَنَّهَا مَصْدَرِيَّة، والأَصْل كَرَاهِيَة أَن تضلوا، ومخافة أَن تشتمونا، وَهُوَ قَول البصرِيين. وَقيل: هُوَ على إِضْمَار (لَام) قبل (أَنْ) وَ(لَا) بعْدهَا وَفِيه تعسف"[50]، والبيت من معلقة عمرو بن كلثوم في مقام تواصلي يفخرُ بقومه ويبيّنُ قوتهم وانتصارهم على الآخر قبل أن يعاجلوهم بالقتال؛ فقوله: (فعجّلنا القرى أن تشتمونا) استعارة تهكمية؛ فيشبه إقبال الخصم على الحرب معهم كنزول الضيف عندهم؛ فيعجلون قرى الضيف كرمًا ومخافة التذمر والشتم، وكذلك إقبال الخصم يعجلون قتله وطحنه مخافة الشتم والتذمر استهزاءً وتهكمًا؛ فالشتم ليس علَّة وسببًا للقتل ـ؛لأنَّ " (أنَّ) هنا ليست بمعنى: لئلا؛ لأنَّه يلزم من ذلك وقوع الفعل المثبت منفيّا... ولا الشتم علَّة لتعجيل القرى؛ لأنَّ الشيء لا يعلل بما لا يقتضيه ولا يتسبب عنه"[51] ـ وكذلك الشتم ليس علَّة وسببًا في تعجيل القرى للضيف؛ لأنَّ الضيف لا يكون وقحًا غالبًا، وينتظر الشتم لمن يكرمه، وإنَّما تعجيل قرى الضيف آتٍ من إحساس صاحب الدار في توجسه وإكرام الضيف على أحسن حال مخافة الامتعاض ولا يحصل الشتم عند الضيف غالبًا؛ فهذه طبيعة العربي في كرمه وفي ضيافته وكذلك طبيعة العربي في نزوله ضيفًا؛ فهنا الاستعارة واضحة في التهكم والاستهزاء في الخصم؛ وهذا يستلزم أن يكون المعنى (مخافة أن تشتمونا)؛ لأنَّ المعنى الجامع واحد بين الصورتين بين تعجيل القرى للضيف مخافة الشتم ـ كما بيَّنا ـ وصورة تعجيل قتل الخصم وطحنهم مخافة الشتم استهزاءً وتهكمًا؛ " ففي البيت استعارة لا تخفى؛ لأنَّ المعنى المراد تعرضتم لحربنا كما يتعرض الضيف للقرى، فقتلناكم عجالًا كما يحمد تعجيل قرى الضيف، وذلك كراهية شتمكم إيانا إنْ أخرنا قراكم، وذلك تهكم واستهزاء"[52]، زيادةً على ذلك أنَّ الشاعر في مقام فخر وقوة وهذا يستلزم إظهار الارتياح والسهولة في قتلهم وطحنهم؛ فهو لا يعجل القتل لردة فعل الشتم غير الحاصل، بل يعجل مخافة الشتم تهكمًا واستهزاءً، وهذا يستلزم أن يكون في موقف أكثر قوة وارتياح، ومصداق ذلك الأبيات اللاحقة للبيت التي تظهر الغلبة لقوم الشاعر وقوتهم في قتل خصمهم وطحنهم وتعجيل قراهم قبل الصبح؛ إذ يقول[53]:

قَرَينـــاكُم فَعَجَّلنا قِراكُم قُبَيلَ الصُبحِ مِرداةً طَحونا
نَعُـمُّ أُناسَنا وَنَعِفُّ عَنهُم وَنَحـمِلُ عَنهُمُ ما حَمَّلونا
نُطاعِنُ ما تَراخى الناسُ عَنّا وَنَضرِبُ بِالسُيوفِ إِذا غُشينا
بِسُمرٍ مِن قَنـا الخَطِّيِّ لُدنٍ ذَوابِـلَ أَو بِبيضٍ يَختَلينا
نَشُقُّ بِها رُؤوسَ القَومِ شَقّاً وَنُخليها الرِقـابَ فَتَختَلينا
كَأَنَّ جَماجِمَ الأَبطـالِ فيها وُسوقٌ بِالأَمـاعِزِ يَرتَمينا

فصفوة القول: إنَّ توجيه الإعراب هو(مخافة أن تشتمونا)؛ لأنَّه الأقرب للمقصد التواصلي في بيان ارتياحهم وقوتهم في تعجيل قتلهم مخافة الشتم، تهكمًا، وتشبيهًا بتعجيل قرى الضيف مخافة أن يتأخر طعامه، وهذا غير محمود في الثقافة العربية؛ فليس هناك شتم واقع البتَّة.

---

[49] ينظر: مغني اللبيب:35، وشرح أبيات مغني اللبيب:182/1.

[50] مغني اللبيب:35/1.

[51] تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:4274/8

[52] فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال، محمد علي طه الدُّرّة:430/1.

[53] ديوان عمرو بن كلثوم:73 ـ 74.

- **التعدُّد في إعراب (ما) بين الشرطيَّة والمصدريَّة**، ومنه قول الشاعر[54]:

وما تَكُ يا اِبنَ عَبدِ اللَهِ فينا فَلا ظُلمًا نَخافُ وَلا اِفتِقارا

تعدَّدَ إعراب (ما) في هذا البيت، يقول ابن هشام: "اسْتدلَّ بِهِ ابْن مَالك على مجيئها للزمان، وَلَيْسَ بقاطع لاحْتِمَاله للمصدر؛ أَي للمَفْعُول المُطلق، فَالمَعْنى: أَيَّ كَونٍ تكن فِينَا طَوِيلًا أَو قَصِيرًا"[55] فيحتمل جعل (ما) في هذا البيت شرطيَّة زمنيَّة، ومجيئها للمصدر؛ فالمعنى: (أيَّ كونٍ تكون فينا طويلًا أو قصيرًا). فالاحتمال هنا بين (ما) الشرطيَّة الزمنيَّة التي تكون اسمًا، وبين (ما) المصدريَّة التي تكون حرفًا؛ والمقام التواصلي على تعيين (ما) الشرطيَّة الزمنيَّة؛ فالشرط فيه عنصران فعل الشرط وجواب الشرط؛ وهذا يستلزم التأكيد والإقناع؛ فالبيت من قصيدة للفرزدق يمدح فيها ابن عبد الله؛ فقدَّم الحجة (فما تَكُ يا اِبنَ عَبدِ اللَهِ فينا) لإفادة النتيجة (فَلا ظُلمًا نَخافُ وَلا اِفتِقارا)؛ فهنا خطاب حجاجي في بيان أنَّ الممدوح عندما يكون فيهم فلا يخافون ظلمًا ولا افتقارًا. وهذا المعنى لا يتأتَّى في كون (ما) مصدريَّة؛ فالمعنى (أيَّ كونٍ تكون فينا طويلًا أو قصيرًا) يكون الإخبار بالحدث من غير شرط؛ وهذا مخالف للمقصد؛ فالشرط في كون ابن عبد الله فيهم هو المطلب الأساس بأنَّ لا ظلمًا يخافون ولا افتقارًا؛ فمعنى الشرطية يستلزم أنَّه الوحيد الذي يكون في حال كونه فيهم لا يخافون ظلمًا ولا افتقارًا؛ وهذا لا يتحصَّل لغيره. أمَّا معنى المصدريَّة فلا يقيد عدم الظلم والافتقار به بل يحتمل غيره، وهذا مخالف للمبالغة في المدح والإقناع؛ فالشاعر في مقام مدح وهذا يستلزم أن يُقدِّم كُلَّ أدواته الأسلوبية للتأثير في الممدوح والمتلقي. زيادةً على ذلك أنَّ الشاهد الشعري متصل بالعطف على الشرط الذي قبله؛ فيقول في الأبيات السابقة[56]:

هُـمُ وَرِثوا الخِلافَةُ حَيثُ شُقَّت عَصا الإِسلامِ وَاِشتَغَرَ اِشتِغارا
قُلوبُ مُنـــافِقينَ طَغَوا وَشَبّوا بِكُلِّ ثَنِيَّةٍ بِالأَرضِ نـــــارا
وَلَكِنّي اِطمَـــأَنَّ حَشايَ لَمّا عَقَـــدتَ لَنا بِذِمَّتِكَ الجِوارا
وَمَن تَعـــقِد لَهُ بِيَدَيكَ حَبلًا فَقَد أَخَـــذَت يَداهُ لَهُ الخِيارا
وَما تَكُ يا اِبنَ عَبدِ اللَهِ فيـــنا فَلا ظُلـــمًا نَخافُ وَلا اِفتِقارا

فنلحظ عطف التركيب الشرطي (وَما تَكُ يا اِبنَ عَبدِ اللَهِ فينا فَلا ظُلمًا نَخافُ وَلا اِفتِقارا) على ما قبله (وَمَن تَعقِد لَهُ بِيَدَيكَ حَبلًا فَقَد أَخَذَت يَداهُ لَهُ الخِيارا)؛ فهو متصل به في نسق واحد في إلقاء الحجة بالشرط واستلزام النتيجة بالجواب. والدليل الآخر على تعيين (ما) الشرطيَّة هو دليل لفظي قاطع الدلالة؛ فهي من أدوات الشرط الجازمة؛ فالفعل (تكُ) مضارع مجزوم بـ (ما) الشرطيَّة الجازمة، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة تخفيفًا؛ فالأصل (تكونُ)، سكنت النون فأصبحت (تكونْ)، فحذف الواو؛ لالتقاء الساكنين؛ فاصبح (تكنْ)، ثم حذفت النون تخفيفًا. فأصبح (تكُ). وهذا التغيير لا تحدثه (ما) المصدرية؛ فهي حرف غير عامل؛ فلا يكون جازمًا لـ (تكُ).

- **التعدُّد في إعراب الجملة بين جواب للشرط والحاليَّة**، منه قول الشاعر[57]:

تَعَشَّ فَـــإِن عاهدتَني لا تَخونَني نَكُن مِثلَ مَن يا ذِئبُ يَصطَحِبانِ

---

[54] ديوان الفرزدق:173. والشاهد في مغني اللبيب برواية العطف بالفاء (فما تَكُ يا اِبنَ عَبدِ اللَهِ فينا...) 335/1.

[55] مغني اللبيب:335/1، وينظر: شرح التسهيل: 69/4، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 4323/9

[56] ديوان الفرزدق:173.

[57] المصدر نفسه:628، برواية (تعشَّ فإنْ واثقتني لاتخونني ...)

ذهب ابن هشام الى أنَّ جملة (لا تخونني) تحتمل وجهين؛ الأول: جواب لـ (عاهدتني)، والآخر: حاليَّة، إذ يقول:" فجملة النَّفْي إمَّا جَوَاب لعاهدتني... فَلَا مَحل لَهَا أَو حَال من الفَاعِل أَو المَفْعُول أَو كليهمَا فمحلها النصب وَالمعْنَى شَاهد للجوابية "[58] والمعنى على تعيين جملة (لا تخونني) جوابًا لـ (عاهدتني) وهذا ما رجحه ابن هشام بقوله:" وَالمعْنَى شَاهد للجوابيَّة " فهو إقرار بسلطة المعنى؛ فالبيت من قصيدة للفرزدق يخاطب فيها ذئبًا أتاه ـ في إحدى أسفاره ـ في الصحراء ليلًا وقد رمى له من زاده؛ إذ يقول[59]:

وَأَطلَسَ عَسّالٍ وَما كانَ صاحِبًا دَعَوتُ بِناري موهِناً فَأَتاني
فَلَمّا دَنا قُلتُ اِدنُ دونَكَ إِنَّني وَإِيّاكَ في زادي لَمُشتَرِكانِ
فَبِتُّ أُسَوّي الزادَ بَيني وَبَينَهُ عَلى ضَوءِ نارٍ مَرَّةً وَدُخانِ
فَقُلتُ لَهُ لَمّا تَكَشَّرَ ضاحِكًا وَقائِمُ سَيفي مِن يَدي بِمَكانِ
تَعَشَّ فَإِن عاهدتَني لا تَخونَني نَكُن مِثلَ مَن يا ذِئبُ يَصطَحِبانِ
وَأَنتَ اِمرُؤٌ يا ذِئبُ وَالغَدرُ كُنتُما أُخَيَّينِ كانا أُرضِعا بِلِبانِ

فخطاب الفرزدق ـ هنا ـ للذئب خطاب المتُوجِّس طالبًا فيه عدم الغدر به ـ ففي الثقافة العربية الذئب عنوانٌ للغدر والخيانة؛ فكان الفرزدق يبرم اتفاقًا مع الذئب المقبل عليه وقد تكشر ضاحكًا؛ فيقول في البيت الذي قبل الشاهد[60]:

فَقُلتُ لَهُ لَمّا تَكَشَّرَ ضاحِكًا وَقائِمُ سَيفي مِن يَدي بِمَكانِ
تَعَشَّ فَإِن عاهدتني لا تَخونَني نَكُن مِثلَ مَن يا ذِئبُ يَصطَحِبانِ

فالفرزدق في اتفاقه وإحساسه بالخوف وإقبال الذئب عليه وهو بهذه الصورة يستلزم الاتفاق شرطًا ويكون له جواب قاطع واضح. لا حالًا للمتكلم أو المخاطب؛ وهذا الشرط (إنْ عاهدتني) فيكون جوابه (لا تخونني)، ويعلل ذلك ترغيبًا (نَكُن مِثلَ مَن يا ذِئبُ يَصطَحِبانِ)؛ فالمعنى على تعيين (لا يخونني) جوابا لعاهدتني؛ فالشاعر في مقام تواصلي يريد اطمئنانًا وعدم الخيانة نتيجة لهذا العهد، ولا أمان من غير عهد وشرط، وهذا المعنى لا يتأتَّى إذا كان إعراب (لا تخونني) حالًا من الفاعل أو المفعول؛ أو كليهما؛ فهذا ممَّا لا فائدة فيه؛ فلا يُطلَب في المشهد الزمني القصير في إقبال الذئب عليه وقد كشَّر أنيابه كناية عن الهجوم؛ فالحال يكون في الصحبة والاطمئنان وطول المدة؛ أمَّا في هذه المفاجأة المرعبة؛ فيُطلَب الشرط أوّلًا وتُسمَع الإجابة (لا تخونني). زيادةً على ذلك أنَّ الشاعر بقى متوجسًا خائفًا حذرًا من غدر الذئب ـ ملتمسًا تحقق جواب الشرط (لا تخونني) ـ إذ يقول في البيت الذي بعد الشاهد[61]:

وَأَنتَ اِمرُؤٌ يا ذِئبُ وَالغَدرُ كُنتُما أُخَيَّينِ كانا أُرضِعا بِلِبانِ

فيوضح الشاعر ملازمة الغدر للذئب بالاستعارة (كُنتُما أُخَيَّينِ كانا أُرضِعا بِلِبانِ)، فالغدر مع الذئب كالأخوين المرضعين معًا. فبيان ملازمة الغدر للذئب تستلزم أنَّه يريد أن ينجز الشرط بتحقق الجواب بعدم الخيانة؛ إذ لا مناص منه.

- **التعدُّد في الإعراب بين اسم التفضيل والصفة**؛ منه قول الشاعر[62]:

اِبْعَدْ بَعِدْتَ بَياضًا لا بَياضَ لهُ لأَنتَ أَسْوَدُ في عَيني منَ الظُّلَمِ

---

[58] مغني اللبيب:450/2.
[59] ديوان الفرزدق:628.
[60] المصدر نفسه:628.
[61] المصدر نفسه:628.
[62] ديوان المتنبي:36.

ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز أنْ يكون اسم التفضيل من الأسود والأبيض من دون غيرهما من الألوان، وأمَّا البصريون فيمنعون ذلك مطلقًا؛ لأنَّ اللون غير قابل للتفاوت[63]، والذي يهمنا ـ في هذا السياق ـ تخطئة ابن هشام لمن علَّق (من) بـ (أسود)؛ ويعلل ذلك أنَّه يقتضي كونه اسم تفضيل؛ وذلك ممتنع في الألوان، والصحيح أنَّ (منَ الظُّلَم) صفة لـ (أسود)؛ أي: أسودٌ كائن من الظُّلَم[64]. والمعنى على تعيين التعلق بـ (أسود) على كونه اسم تفضيل؛ إذ المتكلم يخاطب الشيب بالهلاك والبعد، فبياضه في الظاهر فقط؛ إذ لا سرور فيه فيجلب الهمَّ والغمَّ لِمَا يوري من حلول الأجل وانقطاع الأمل، وفي الحقيقة هو أسود من الظُّلَم في عينه [65]؛ فالمقصد من الخطاب في (أسْوَدُ في عَيني منَ الظُّلَمِ)؛ أي: أكثر سوادًا في عينيه من الظلام، وليس الإخبار أنَّ سواده في عينه كائنًا من الظلام؛ إذ هو في مقام همٍّ وغمٍّ، وهذا يدفعه غضبًا إلى أنْ يراه في عينه أشدَّ سوادًا من سواد الظلام لما انتهى الحال إليه؛ وهذا المعنى لا يتأتَّى إلا إذا كان (أسود) اسم تفضيل. وفي هذا يثبت الإنجاز وتتحقق الفائدة في إفادة المتلقي بما يقصده من نقل معاناته مع الشيب بأن بياضه لا سرور فيه، وهو أشدُّ سوادًا في عينه من الظُّلم. أمَّا القول في الوصف وعدم كونه اسم تفضيل فهو مناقض للشطر الأول، وفيه لبس ولا تكون هناك فائدة عند المتلقي لعدم فهم المقصد. وأمَّا الإجابة عمَّا ذهب إليه البصريون في منع التفضيل من السواد؛ فنقول: إنَّ السواد قابل للتفاوت والتدرج وإن كـــان مجازًا؛ فالمقـامُ هو من يجيز ذلك؛ فلكلِّ خطاب سياقه ومقاصده التي تلزم التفضيل أو لا تلزم.

- **التعدُّد في إعراب تعلق حرف الجـرِّ بين العامل الظـاهر والعامل المحذوف**؛ منه قول ابن دريد[66]:

إنَّ امرأً القيسِ جرى إلى مدى فاعتاقه حمامُهُ دونَ المدى

اعترض ابن هشام على ما يتبادر من تعلق (إلى) بـ (جرى)؛ فيقول: " ولو كان كذلك لكان الجري قد انتهى إلى ذلك المدى، وذلك مناقض لقوله: فاعتاقه حمامه دون المدى، وإنَّما (إلى مدى) متعلق بكون خاص منصوب على الحال: أي طالبًا إلى مدى" [67]، ونقول: ما ذهب إليه ـ في كون التعلق بـ (جرى) مناقضًا لـ (فاعتاقه حمامُهُ دون المدى)؛ أي: فحبسه الموت دون أنْ يصل غايته ـ تأويل غير دقيق، لا يوافق مقصدية المتكلم التي تناغم الاستعمال اللغوي؛ فالقصد أنَّه قد جرى إلى مدى والموت منعه من ذلك؛ فتعلق (إلى) بـ (جرى) لا تناقض فيه؛ لأنَّ المقصد من (جرى إلى مدى)؛ أي: سعى إلى مدى، وحال دون دوام هذا السعي الموت، وليس بالضرورة أنَّ الجري وصل إلى المطاف؛ فنقول في الاستعمال:(ذهبَ إلى بغداد فانقطع الطريق)؛ أي: ذهب إلى نهاية غايته بغداد ولم يكتمل الذهاب بالوصول الى الغاية بانقطاع الطريق؛ فالمقصد جليٌّ لا لبس فيه، ولا تناقض؛ ولا حاجة الى تأويل مخالف لما يفصح عنه الاستعمال. زيادة على ذلك أن ابن دريد يقول في الأبيات التي قبل هذا البيت[68]:

ما كُنتُ أَدري وَالـزَمانُ مولَعٌ بِشَتِّ مَلـمومٍ وَتَنكـيثِ قُوى
أَنَّ القَضـــاءَ قـاذِفي في هُوَّةٍ لا تَستَبِلُّ نَفس مَن فيـها هوى
فَإِن عَثـــرتُ بَعدَها إِن وَأَلَت نَفسِيَ مِن هاتا فَقـــولا لا لعا
وَإِن تَكُـن مُـدَّتُها مَوصـولَـةً بِالحَتفِ سَلَّطتُ الأُسا عَلى الأَسى

---

[63] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي بركات الأنباري، المسألة (16): 1/120-125، وشرح المفصل:6/91-93، وشرح الرضي على الكافية:3/450-451.

[64] ينظر: مغني اللبيب: 2/598.

[65] ينظر: فتح القريب المجيب إعراب شواهد مغني اللبيب، محمد علي طه الدُّرَّة:4/243.

[66] ديوان ابن دريد:125.

[67] مغني اللبيب: 2/588-589.

[68] ديوان ابن دريد:125.

إنَّ امرأَ القيس جـرى إلى مدى فاعتـــاقه حمـــامُهُ دون المدى

فقوله:(إنَّ امرأَ القيسِ جرى إلى مدى فاعتاقه حمامُهُ دونَ المدى) استعمله الشاعر حجة لنتيجة البيت الذي قبله (وَإِن تَكُن مُدَّتُها مَوصولَةً بِالحَتفِ سَلَّطتُ الأُسا عَلى الأَسى) في أنَّ الموت قد يقطع وصول غاية الانسان إلى مراده مثلما سعى امرؤ القيس فباغته الموت قبل وصول غايته.

- **التعدُّد في الإعراب بتقدير المحذوف بين (في، وعن)** في قول الشاعر[69]:

ويرغبُ أنْ يبني المعاليَ خالدٌ ويرغبُ أنْ يرضى صنيع الأَلائمِ

فحذف حرف الجرّ بعد الفعل (يرغب) يجعل الفعل يحتمل معنيين في الاستعمال؛ يقول ابن هشام: " فَإِن قُدِّر فِي أَوَّلًا وَعَن ثَانِيًا فمدح وَإِن عكس فذم وَلَا يجوز أَن يُقدَّر فيهمَا مَعًا فِي أَو عَن للتناقض" [70] فإذا كان بعده (في) فيكون بمعنى (يريد)، وإذا كان بعده (عن)؛ فهو بمعنى (يمتنع)؛ فالاحتمال الدلالي ـ في هذا البيت ـ بين تقدير(في) و (عن)، فإذا اخترنا (في) في الأوَّل، و(عن) في الثاني كـانت الدلالة مدحًا؛ أي: (يرغب في أنْ يبني المعالي خالدٌ، ويرغب عن أن يرضى صنيع الألائم)؛ فهو يريد أن يبني المعالي ويمتنع عن أنْ يرضى صنيع الألائم، وإذا اخترنا (عن) في الأول، و(في) في الثاني كان ذمًّا؛ أي: (يرغب عن أن يبني المعالي خالدٌ، ويرغب في أن يرضى صنيع الألائم)؛ فهو يمتنع عن أن يبني المعالي، ويريد أن يرضى صنيع الألائم. ولا يستقيم أن يكون التقدير فيهما معًا (في) أو(عن) على الاتساع في المعنى لتناقضه[71]؛ فهنا المعنى على تعيين (في) في الأول و(عن) في الثاني؛ لأنَّه أراد المدح وليس الذمَّ؛ فالاستعمال اللغوي في بعده الاجتمـاعي عند العرب لا يستعمل المعالي إلا على إرادة المدح، من ذلك قول ربيعة بن مقروم الضبي[72]:

وَأَبني المَعـــاليَ بِالمَكـــرُمات وَأُرضي الخَليلَ وَأَروي النَديما

وقول العباس بن مِرداس السَّلمي[73]:

وَلي نَفسٌ تَتوقُ إِلى المَعالي سَتَتلـِفُ أَو أُبَلِّـغُها مُنـــاها

وقول أبي الأسود الدؤلي[74]:

وَخامِلٍ مُقرِفِ الآباءِ ذي أَدَبٍ نـالَ المَعـــاليَ بِالآدابِ وَالرُّتَبا

ولو أراد الذمَّ لما بدأ بذكر الابتعاد عن نيل المعالي؛ لأنَّ ذكرها بطبيعته تدلُّ على الرفعة والمدح في ذهن المتلقي؛ فلا يستقيم الذمُّ معها، وكذلك رضا صنيع الألائم؛ فهو ينافي الذمَّ في الطبيعة الاجتماعيَّة عند العرب؛ فهو يسعى إلى المعالي ويعادي الألائم.

- **التعدُّد في إعراب (قد) بين حرف للتكثير وحرف للتقليل** في قول عبيد بن الأبرص[75]:

---

[69] لم أقف على قائله، وقد ذكره ابن السيد البطليوسي في كتابه (الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم):56، وابن هشام في مغني اللبيب:580/2.

[70] مغني اللبيب: 580/2 .

[71] ينظر: الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب:56، ومغني اللبيب: 580/2 .

[72] ديوان ربيعة بن مقروم الضبي :53.

[73] ديوان العباس بن مِرداس السَّلمي :162.

[74] ديوان أبي الأسود الدؤلي :383.

[75] ديوان عبيد بن الأبرص:49

قَد أَترُكُ القِرنَ مُصفَرًّا أَنامِلُهُ كَأَنَّ أَثوابَهُ مُجَّت بِفِرصادِ

يستشهد ابن هشام ـ بهذا البيت ـ على إعراب (قد) حرف يفيد التكثير استنادًا إلى قول سيبويه[76]؛ فهذا البيت من شواهد الكتاب؛ يقول فيه: " وتكـون قد بمنزلة رُبَّمَا. وقال الشاعر الهُذليّ: قد أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أنامِلُه... كأَنَّ أثوابَهُ مُجَّتْ بفِرْصادِ، كأَنَّه قال: رُبَّمَا. "[77]، وقد اختلف النحويون في دلالته ـ في هذا البيت ـ بين التقليل والتكثير؛ إذ كلام سيبويه لم يكن قاطعًا بذلك؛ فـ (ربَّما) تحتمل التقليل والتكثير، فذهب ابن مالك إلى أنَّ (قد) أفادت التقليل؛ أي: قليلًا ما أَترُكُ القِرنَ مُصفَرًّا أَنامِلُهُ؛ فيقول: " وإذا دخلت (قد) على المضارع فهي كرُبَّما في التقليل والصرف إلى معنى المضي، وهذا ظاهر قول سيبويه... فإطلاقه القول بأنَّها بمنزلة رُبَّمَا تصريح بالتسوية بينهما في التقليل والصرف إلى المضي "[78]، وردَّهُ أبو حيان قائلًا: " لم يبيّن سيبويه الجهة التي فيها (قد) بمنزلة (ربَّما)، ولا يدلُّ على ذلك التسوية في كُلِّ الأحكام، بل يستدلُّ بكلام سيبويه على نقيض ما فهمه ابن مالك، وهو أنَّ قد بمنزلة رُبَّما في التكثير فقط، ويدلُّ عليه إنشاد البيت؛ لأنَّ الإنسان لا يفخر بما يقع منه على سبيل الندرة والقلة، وإنَّما يفتخر بما يقع منه على سبيل الكثرة، فيكون قد بمنزلة ربَّما في التكثير "[79]، فحجةُ أبي حيان أنَّ الشاعر في مقام فخر ومدح وهذا يستلزم أنْ تكون (قد) للتكثير؛" لأَنَّهُ لا يَحْصُلُ الفخرُ والمدحُ بقتل قرنٍ واحدٍ"[80]، وانتُصِر لابن مالك؛ وجوابهم: " أنَّ ذلك فيما يمكن وقوعه قليلًا وكثيرًا، فلا يفخر منه إلَّا بالكثير، أمَّا ما لا يقع إلا نادرًا، فيقع الافتخار منه بالقليل لاستحالة الكثرة فيه، وترك المرء قرنه مصفرَّ الأنامل كأنَّ أثوابه مُجَتْ بفرصاد، يستحيل وقوعه كثيرًا، وإنَّما يتفق نادرًا، فلذلك يفتخر به؛ لأنَّ القِرن هو المقاوم للشخص، الكفء له في شجاعته، فلو فرض مغلوبًا معه في الكثير من الأوقات لم يكن قرنًا له، إذ لا يكون قرنًا إلا عند المكافأة غالبًا "[81]. والتحليل التواصلي يُظهر لنا أنَّ هذا البيت لعبيد بن الأبرص من قصيدة يخاطب بها حجر بن الحارث ـ أبا أمرئ القيس وإخوته ـ؛ إذ كان حجر بن الحارث يتوعده في شيء بلغه عنه[82]، فيقول عبيد قاصدًا حجرًا[83]:

أَبلِـغ أَبـــا كَـــرِبٍ عَنّي وَأُســـرَتَهُ قَولًا سَيَذهَبُ غَورًا بَعدَ إنجادِ

يا عَمرُو ما راحَ مِن قَومٍ وَلا ابتَكَروا إِلّا وَلِلمَوتِ في آثارِهِم حادي

ثم ينتقل الشـاعر تصعيدًا بالخطاب بقوله (اذهَب إليـك) زاجـرًا لـه:[84]

اذهَب إِلَيكَ فَإِنّي مِن بَني أَسَدٍ أَهلِ القِبابِ وَأَهلِ الجُردِ وَالنَّادي

قـد أَتـرُكُ القِرنَ مُصفَرًّا أَنـامِلُهُ كـــأَنَّ أَثوابَهُ مُـــجَّت بِفِرصادِ

أَوجَرتُهُ وَنَواصي الخَيـلِ شاحِبَةٌ سَمــراءَ عــامِلُها مِن خَلفِهِ بادي

فالمقام التواصلي مقام فخر بنسبه وشجاعته، فهو أصعب ممَّن يتوعده حجر وغيره؛ فنقول: إنَّ الرأي القائل بمعنى التكثير جاء مرتكزًا على سياق الفخر والمدح؛ ويردُّهُ أنَّ الفخر لا يكون بكثرة القِرن المقاوم الكفء له؛ فهنا الحجة تكون ضعيفة ردعًا لمخاطبه وتخويفه؛

---

[76] مغني اللبيب:189/1.

[77] الكتاب:224/4.

[78] شرح التسهيل :29/1.

[79] شرح أبيات مغني اللبيب:104/4، ولم أجد هذا الرأي في مؤلفات أبي حيان.

[80] تفسير البحر المحيط : 147/4.

[81] شرح أبيات مغني اللبيب:104/4.

[82] ينظر: ديوان عبيد بن الأبرص:46.

[83] المصدر نفسه:48.

[84] المصدر نفسه :49ـ 50، وينظر: شرح حسين نصار لهذا البيت، الهامش:14، الديوان:49.

فتصبح شجاعة ابن الأبرص لا فائدة منها؛ فهناك كثير من الرجال من هم له كفءٌ. وأمَّا الرأي بمعنى التقليل؛ أي: قليلًا ما أتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أنامِلُه، فيردُّهُ دلالة الشكِّ المتضمَّن معنى التقليل؛ فقوله: (قد أتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أنامِلُه) يفهم منه أنَّ تركه بهذه الحال قليل مشكوك فيه، فهذا يعارض فخره بشجاعته؛ فأيُّ فخرٍ؛ وهو يقلل من فرص ترك القِرن مُصْفَرًّا أنامِلُهُ ؟. فلا إنجاز في ذلك؛ بل هو هدمٌ للغرض المنشود في تخويف المخاطب وردعه؛ فالمقصد على تعيين معنى **التحقيق المتضمَّن معنى التأكيد** بأنـــَّه تارك القرن مُصْفَرًّا أنامِلُه كأنَّ أثوابَهُ مُجَّت بفرصادٍ؛ ففي هذا المعنى تتحصل الفائدة في تخويف حجر بن ثابت وردعه من وعيده له؛ وتمـــام هذا التحقيق والتأكيد قوله في البيت الأخير[85]:

أَوجَرتُهُ وَنَواصي الخَيلِ شاحِبَةٌ سَمراءَ عــامِلُها مِن خَلفِهِ بادي

وربَّ سائل يسأل: كيف يأتي معنى التحقيق والفعل مضارع؛ نقول: إنَّ مقصد المتكلم يخرق القاعدة المقيّدة للدلالة النحويَّة؛ فالقصد غير مقيّد بمبنى محدد؛ ومنه قوله تعالى: {**قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ**}[86]؛ يقول الزمخشري في دخول (قد): " أدخل (قد) ليؤكِّد علمه بما هم عليه من المخالفة عن الدين والنفاق ومرجع توكيد العلم إلى توكيد الوعيد " [87]، ويصرح ابن هشام بمعنى التحقيق ـ في هذه الآية ـ لمن قال بمعنى التقليل؛ إذ يقول:" ولكن القول بالتحقيق فيها أظهر " [88] ومنه ـ أيضًا ـ قوله تعالى: {**قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ**}[89]. فصفوة القول: إنَّ (قد) في البيت الشعري جاءت للتحقيق مراعاة للمقصد التواصلي والحجاجي في بيان شجاعة الشاعر وبسالته.

الخاتمة

نبيّن أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

1/ أثبت البحث أنَّ المعنى له السلطة الحاكمة في تعيين الإعراب الصحيح؛ إذ الإعراب بمعنى الإبانة والتوضيح، وهذا يجعله الفارق بين المعاني وتعيين ما يريده المتكلم في العمليَّة التواصليَّة.

2/ التزم ابن هشام في عدة مواضع بالصنعة النحويَّة، وغلبها على المعنى؛ وهذا غير سليم فيبقى الإعراب عن مراد المتكلم هو الغاية التي يُسعَى إليها.

3/ نقد البحث في عدّة مواضع توجيه ابن هشام وبعض النحويين ؛ إذ انطلق البحث من المعنى في توجيه إعراب الشاهد الشعري.

4/ من أسباب الضعف في التوجيه النحوي عدم التعرض لكل ما يحيط في الخطاب من ملابسات ومرجعيات وصولًا لمراد المتكلم وتعيين الإعراب الصحيح.

---

[85] ديوان عبيد بن الأبرص:50.

[86] سورة النور، من الآية:64.

[87] تفسير الكشاف: 738.

[88] ينظر: مغني اللبيب:190/1.

[89] سورة البقرة، من الآية:144.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري(ت761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط1، 1384هـ ـ 1964م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1415هـ ـ 1994م.
- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السّهيلي (ت581هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد مَعوَّض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1412هـ ـ1992م .

5/ لم يخرج ابن هشام عن الاحتمال والتعدُّد في الإعراب، فنجده في عدة مواضع لا يوجه الإعراب ويكتفي بذكر الأوجه الإعرابيَّة. فالتعدُّد والاحتمال لا يمثل حلًّا بل لابد من توجيه الإعراب في ضوء المعنى.

6/ سعى البحث في تحليليه للشاهد الشعري إلى معرفة الأبيات التي قبل الشاهد وبعده، ولا يخفى ما للسياق اللغوي والمقام التواصلي، والاستعمال اللغوي من أثر في توجيه الإعراب. وهذا ما لا يتحصَّل غالبا في الدراسات النحويَّة.

7/ يُعدُّ هذا البحث مثالًا لتحليل الإعراب في ضوء المعنى، تفتقر إليه أغلب الدراسات النحويَّة عمقًا وتحليلًا.

المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم.**
- أسرار البلاغة، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (ت471هـ)، قرأه وعلَّق عليه: محمود محمد شاكر، دار المدني، نجد، (د.ت).
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط3، 1417هـ ـ 1996م.
- أمالي ابن الحاجب، عمرو عثمان بن الحاجب (ت 646هـ)، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت ـ لبنان، دار عمَّار، عمَّان ـ الأردن (د.ت).
- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي(ت 542هـ)، تحقيق: د. محمود أحمد الطناحي، مكتبة الخانجي، ط1، 1413هـ ـ 1992م.
- الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم، ابن السيد البطليوسي (ت521هـ)، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، ط3، 1407هـ ـ1987م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري(ت577هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، 1428هـ ـ2007م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، (د.ت).
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي (ت 1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، مطبعة الكويت. من (1385هـ ـ 1965م) إلى (1422هـ ـ 2001م).
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام(ت761هـ)، د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ط1، 1406هـ ـ 1986 م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1419هـ ـ 1998م، وطُبعَت الأجزاء الستة المتبقية دار الكنوز إشبيليا، الرياض، ط1، 1429هـ ـ 2008م.
- تفسير البحر المحيط ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: د. عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ط1، 1423 هـ ـ 2002م.

- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، تحقيق: جليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، ط3، 1430 هـ ـ 2009م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محبُّ الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش(ت778هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر، وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1428هـ ـ 2007م.
- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، أبو الفتح عثمان بن جني(ت392هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، وزارة الاوقـــاف والشؤون الاسلامية، الكويت، ط1، 1430هـ ـ 2009م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، الحسن بن قاسم المرادي (ت 749هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن علي سُليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1422هـ ـ 2001م.
- خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ ـ 1997م .
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (د.ت) .
- دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (ت471هـ)، قرأه وعلَّق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ت) .
- ديوان ابن دريد، تحقيق: عمر بن سالم، مؤسسة سلطان بن علي العـويس الثقافية، دبي، ط1، 2012م.
- ديوان الخنساء، شرح معانيه ومفرداته: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، ط2، 1425 هـ ـ 2004م.
- ديوان الفرزدق، شرح: الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1، 1407هـ ـ 1987م.
- ديـــوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر، بيـــروت، 1403هـ ـ 1983م.
- ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق: د. حسين نصار، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط1، 1377هـ ـ1957م.
- ديوان عمرو بن كلثوم، تحقيق: د. أميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ط1، 1411هـ ـ 1991م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري (ت 769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400هـ ـ 1980م .
- شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن المَرْزُبَان السيرافي (ت385هـ)، تحقيق: د. محمد الرَّيح هاشم، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1416هـ ـ 1996م.
- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي(ت1093هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدَّقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط2، 1407هـ ـ 1988م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت929هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ط1، 1375هـ ـ 1955م.
- شرح التسهيل، ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي (ت672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1410هـ ـ1990م.
- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت905هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د . ت) .
- شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (ت686هـ)، تصحيح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1996م.

- شرح المفصل، ابن يعيش النحوي (ت 643هـ)، المطبعة المنيرية، مصر، (د.ت).
- شرح شعر زهير بن أبي سلمى، أبو العباس ثعلب، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة هارون الرشيد للتوزيع، دمشق، ط3، 1428 هـ -2008م.
- شرح شـــواهد المغني، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت911هـ)، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي (د.ت).
- شعر هدبة بن الخشرم العُذري، تحقيق: د. يحيى الجبوري، الكويت، ط1406،2هـ ـ 1986م.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس (395 هـ)، تحقيق: د. عمر فاروق الطبَّاع، مكتبة المعارف، بيروت ـ لبنان، ط1، 1413هـ -1992م.
- علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكيَّة، د. صبحي إبراهيم الفقي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، ط1، 1421هـ ـ 2000م.
- فتح القريب المجيب في شرح شواهد مغني اللبيب، محمد علي طه الدُّرَّة، مطبعة الأندلس، ط2، (د.ت).
- فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال، محمد علي طه الدُرَّة، ط2، جدة ـ السعودية، 1409هـ ـ 1989م.
- الكتاب، كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ (سيبويه) (ت180هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1408هـ ـ 1988م.
- لسان العرب، ابن منظور (ت 711هـ)، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).